تعز بين فراغ العدالة و الوساطة المجتمعية : تجربة لجنة التوافق المجتمعي والمصالحة ضمن مشروع سبارك

في تعز، يواجه الوضع الأمني تحديات متراكمة، إذ تعاني بعض مؤسسات الدولة، المعنية بحماية المدنيين، من صعوبات في الأداء، الأمر الذي ساهم في تعزيز مشاعر القلق وعدم الاستقرار لدى السكان.
ويعكس المشهد الأمني في المدينة حالة من التعقيد، نتيجة تداخل عدة عوامل، من أبرزها اتساع نفوذ بعض الجهات المنضوية ضمن المؤسسة العسكرية، نتيجة التحاق عدد من الأفراد دون تأهيل كافٍ أو تدريب على القوانين والأنظمة المنظمة للعمل الأمني. وقد جرى ذلك أحيانًا خارج الأطر الرسمية، وبما تأثر في بعض الحالات باعتبارات مناطقية أو حزبية، إلى جانب ضعف آليات الرقابة والمتابعة.
وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في إرباك مهام إنفاذ القانون، وأدت في بعض الأحيان إلى حوادث مؤسفة طالت المدنيين، وأسهمت في تعقيد الأوضاع الإنسانية والأمنية في المدينة.

وقد جسّدت المواجهة التي وقعت في عام 2021 بين الحملة الأمنية وجنود تابعين لأحد الألوية العسكرية، أحدهم يملك محطة وقود، هذا الواقع المؤلم، إذ اندلع نزاع دموي على خلفية نقل وقود في ساعات الليل بطريقة غير قانونية.
في هذا السياق المتقلب، لا تُعد الوساطة مجرد أداة لحل النزاع، بل تشكل طوق نجاة حيويًا — وغالبًا ما يكون الوحيد — لحماية المدنيين ومنع الانهيار المجتمعي.

بدأ النزاع عندما حاولت وحدات الحملة الأمنية تطبيق اللوائح التي تحظر نقل الوقود ليلًا، فأوقفت ناقلة نفط غير مصرّح بها، تابعة لأحد أفراد اللواء. غير أن الأخير، ومعه عدد من الجنود، بادروا بإطلاق النار باتجاه الحملة الأمنية، ما أسفر عن مقتل أحد أفرادها.
وعلى الرغم من إحالة القضية إلى الجهات القضائية، تعثّرت الإجراءات بسبب تأخيرات منهجية وصعوبات تتعلق بإثبات الأدلة، إذ حال وقوع إطلاق النار في الليل دون تحديد هوية الجاني بدقة، كما تعذّر على الطب الشرعي تحديد مصدر الرصاصة القاتلة.

وفي غضون فترة قصيرة، تفاقمت الأزمة وتحولت من حادثة فردية إلى سلسلة من الهجمات الانتقامية. فقد حاولت أسرة الضحية، ومناصروها، ورفاق الضحية، الانتقام من المعتدين التابعين لأحد الألوية العسكرية من خلال قطع الطرقات، وإشعال الإطارات، واستهداف منزل المشتبه به الرئيسي، وتهديد أسرته، إضافة إلى إضرام النار في محطة الوقود التي شهدت المواجهة.
وبلغت أعمال العنف ذروتها مع اختطاف عدد من أقارب الجنود المتهمين، في ما بدا أنه رد انتقامي مباشر. ومع استمرار التباطؤ في الإجراءات القضائية، تصاعدت حدة المواجهات واندلعت اشتباكات جديدة بالأسلحة، أسفرت عن إصابات إضافية، في ظل محاولات من الأطراف لفرض شكل من "العدالة الانتقامية" بديلاً عن تلك التي عجز النظام القضائي عن تحقيقها.

ولم تكن المجتمعات المحيطة بمعزل عن تداعيات هذا النزاع. فقد فاقمت الاشتباكات المستمرة من معاناة السكان، الذين يعيشون أصلًا في ظروف اقتصادية ونفسية شديدة الصعوبة نتيجة الحرب. وتسببت إغلاقات بعض الطرق وأعمال العنف في تعطيل الحياة اليومية،، وزيادة الصدمات النفسية التي تلاحق المدنيين.

أمام هذا المشهد المضطرب، بادرت لجنة التوافق المجتمعي والمصالحة – (CRCC) التي أنشئت ضمن إطار برنامج "دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة – (SPARK) "بإطلاق مبادرة وساطة شاملة. وتمكنت اللجنة من تحقيق ما عجز عنه النظام القضائي: وقف العنف، والمصالحة بين الأطراف، ووضع حد لنزاع استمر لسنوات.

في الوقت الذي أعلن فيه القضاء عدم كفاية الأدلة للمضي في القضية، ما أسفر عن تبرئة جميع المتهمين، تمسكت اللجنة بدورها المجتمعي والتزمت بتخفيف التوترات واحتواء السخط العام. واستنادًا إلى تقاليد "الصلح القبلي" اليمنية، قاد مفاوضو اللجنة الموثوق بهم مفاوضات مكثفة توصلت إلى اتفاق ملزم. وقد صرّحت أسرة الضحية للوسطاء: "نثق بحكمكم ونفوضكم أمرنا."

ومن خلال جلسات حوار مكثفة جمعت بين أسرة الضحية وممثلي المتهمين (وفقًا لما أُدعي)، تمكن الوسطاء، بحكمتهم وحيادهم، من التوصل إلى اتفاق مستدام. تضمن الاتفاق التزام المتهمين بدفع دية لأسرة الضحية، كأحد أشكال جبر الضرر، كما تنازلوا عن المطالبة بتعويضات عن الأضرار التي لحقت بمحطة الوقود والمنازل خلال النزاع، والتي كانت نتيجة ردود فعل انتقامية من بعض رفاق وأقارب الضحية، وفي المقابل قبلت أسرة الضحية بالصلح.
ولتعزيز هذا الاتفاق، بذلت اللجنة جهودًا موازية لحشد الموارد المجتمعية لمعالجة آثار العنف. وتواصلت مع شخصيات خيرية محلية مؤثرة، وافقت على تقديم الدعم المالي اللازم لمساعدة أسر المتهمين في دفع الدية. وقد ساهم هذا النهج الثنائي – الجمع بين الوساطة المجتمعية والتكافل المحلي – في نزع فتيل التوتر وتعزيز الثقة المجتمعية بآليات حل النزاعات بطرق سلمية.